

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي والملحق المرفق به بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية
والموقع في تونس بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي والملحق المرفق به بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية الموقع في تونس بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٨ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رمضان سنة ١٤١٠ (١٥١ أبريل سنة ١٩٩٠) .

حسني مبارك

اتفاق تعاون علمي وتقني

بين

جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية

إيماناً بضرورة تطوير وتوسيع أواصر الصداقة بين شعبي البلدين الشقيقين وادراماً لأهمية التعاون بين المؤسسات العلمية العربية في المجالات العلمية والتكنولوجية المختلفة بهدف دعم القدرة الذاتية بصفة خاصة والقدرة العلمية والتكنولوجية بصفة عامة ، ورغبة في تعزيز وندعيم التعاون العلمي في مختلف المجالات العلمية والتكنولوجية على أساس المساواة ، والفائدة والاحترام المتبادل وبدأ السيادة والاستقلال الوطني فقد اتفقت حكومتا جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية على ما يلى :

(المادة الأولى)

يسجن الجانبان التعاون فيما بينهما في مجالات البحث العلمي والتكنولوجي ذات العلاقة بالتنمية بوجب مواد هذه الاتفاقية .

(المادة الثانية)

يوافق الجانبان على أن يتضمن التعاون العلمي والتكنولوجي بينهما ما يلى:

١ - تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك .

٢ - تبادل الزيارات بين المسؤولين والباحثين والخبراء والفنين في المجالات العلمية المختلفة لفترات قصيرة تراوح بين أسبوع وأربعة أسابيع لأغراض تبادل الآراء والتشاور ووضع البرامج العلمية للتعاون .

٣ - تدريب الباحثين والمساعدين والفنين من الجانبين في مجالات علمية مختلفة .

- ٤ - تبادل الخبراء والخبرات لحل المشاكل الفنية والعلمية في المواضيع التي نهم الجانبين .
- ٥ - تنظيم المؤتمرات والدورات والحلقات والندوات العلمية بما يعود على الجانبين بالفائدة المتبادلة .
- ٦ - وضع وتنفيذ برامج البحوث المشتركة والتي نهم الجانبين في المجالات المبينة بالملحق المرفق وفق منهاج ومتطلبات العمل الذي يتم الاتفاق عليه بين الجانبين .
- ٧ - أية مجالات علمية وتكنولوجية أخرى يتفق عليها الجانبان .

(المادة الثالثة)

- ١ - يتحمل الجانب الموفرد نفقات السفر ويتحمل الجانب المستقبل نفقات الإقامة والتنقل الداخلي بالنسبة لتبادل الزيارات القصيرة التي يتضمنها البند الثاني من المادة الثانية لهذه الاتفاقية .
- ٢ - يتحمل الجانب الموفرد نفقات السفر والإقامة وينتحمل الجانب المستقبل نفقات التنقلات الداخلية والتدريب للذين يتم تدريبهم وفقا لما ورد بالبند الثالث من المادة الثانية لهذه الاتفاقية .

(المادة الرابعة)

تتضمن مشروعات البحوث المشتركة التي يتم الإنفاق عليها بين الجانبين المواقف التالية :

- ١ - الهدف من المشروع .
- ٢ - صورة التعاون .
- ٣ - التزامات كل جانب .

٤ - الأفراد والمؤسسات المسئولين عن تنفيذ المشروع . وعند الاقتضاء من مشروع البحث يتبادل الجانبان نتائج المشروع و يقدمان تقريرا مشتركا .
٥ - لا يجوز لأى من الطرفين المشتركين فى تنفيذ أى مشروع مشترك ، نشر أية نتائج للمشروع الا بموافقة الطرفين و تؤول كل الاختراقات الناتجة عن المشروع اليهما .

(المادة الخامسة)

لا ينقل أى من الجانبين المعلومات الخاصة بتقدم نتائج التعاون العلمي الى طرف ثالث بدون موافقة الجانب الآخر .

(المادة السادسة)

من أجل تنفيذ الاتفاقية الحالية يجتمع الجانبان كل عام بالتبادل في البلدين في اطار اجتماعات اللجنة العليا المشتركة أو يتم الاتصال بينهما عن طريق المراسلة وذلك :

مراجعة تنفيذ هذه الاتفاقية .

لتقييم نتائج مشروعات البحث المشتركة أو مناقشة التغيرات التي تطرأ على صور التعاون وحجمه .

(المادة السابعة)

يقوم الجانب المضيف بتزويد علماء الجانب الآخر الذين يستضيفهم بالمساعدات والتسهيلات اللازمة لإنجاز مهمتهم .

(المادة الثامنة)

وتقوم وزارة الدولة للبحث العلمي بجمهورية مصر العربية ووزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي بالجمهورية التونسية بدور المنسق القومي لجميع الأنشطة المتعلقة بالتعاون العلمي والتكنولوجي بين البلدين .

(المادة التاسعة)

تصبح هذه لاتفاقية سارية المفعول اعتبارا من تاريخ تبادل الاخطارات الدبلوماسية باتمام الاجراءات القانونية لكلا البلدين وتكون صالحة لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الجانبين بجانب الآخر كتابة قبل ستة أشهر من انقضاء مدة الاتفاق برغبته في إنهاء هذه الاتفاقية .

تم توقيع هذا الاتفاق بتونس من نسختين أصلتين في اليوم الثامن من شهر ديسمبر عام ١٩٨٩ ميلادية الموافق للتاسع من شهر جمادى الأولى عام ١٤١٠ هجرية.

عن حكومة الجمهورية التونسية
محمد الشرفي
الدكتور / عادل عبد الحميد عيسى
وزير التربية والتعليم العالي
والبحث العلمي

ملحق محالات التماسون

- ١ - بحوث البيئة .
 - ٢ - بحوث البيئية .
 - ٣ - علوم الحمار .
 - ٤ - الصناعات الغذائية والأليان .
 - ٥ - بحوث الصناعات النسيجية .
 - ٦ - العلوم الصيدلية والبياتات الطبية ومكسيبات الطعام والرائحة .
 - ٧ - تنمية استخدامات مذائق الكتلة الحيوية .
 - ٨ - البترول والبتروكيمياويات .
 - * وأى مجالات أخرى تتحقق عليها الظرفان .

وزارة الخارجية

قرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٩٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٠ بشأن الموافقة على اتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية الموقعة في تونس بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٩؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٠؛

قرد:

(مادة وحيدة)

تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي الموقعة في تونس بتاريخ ١٢/٨/١٩٨٩ بين جمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية.

ويعمل بها اعتبارا من ٢٢/٦/١٩٩٠

صدر بتاريخ ١٧/٧/١٩٩٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المجيد